ملخص

فك الارتباط الأردني مع الفلسطينيين عام ١٩٨٨

لم يكن قرار الملك حسين الراحل بفك الارتباط مع الضفة الغربية حدثا عاديا، بقدر ما كان استثنائيا حيثما تم النظر إليه، وعليه أصبحت دراسة تختص بهذا الموضوع ضرورة علمية لرفد المكتبة العربية بمرجع يضم بين جلدتيه عناصر من أهمها: أولا تأريخ لجذور العلاقات الأردنية الفلسطينية من عام ١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٩٤.ثانيا: مبررات ودوافع اتخاذ الملك هذا القرار. ثالثا : النتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عنه . رابعا: ردود الأفعال حوله سواء تلك التي صدرت عن أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، أو عن قوى مؤثرة في هذا الصراع. خامسا : تداعيات هذا القرار على القضية الفلسطينية .

فيما يتعلق باولا وخامسا، فانه وان يصح الحديث عن ثلاث مراحل مرت بها العلاقات الأردنية –الفلسطينية، فانه وبالقدر نفسه من الصحة يمكن القول إن كل مرحلة من هذه المراحل أثرت سلبا وإيجابا على القضية الفلسطينية. فمرحلة ١٩٤٨-١٩٧٤، كانت مرحلة تشابك التمثيل بين النظام الأردني والوطنية الفلسطينية.واهم محطات هذه المرحلة: عام ١٩٤٨ وما شهده من تشابك بين الأمير عبدالله وبين الحاج أمين الحسيني زعيم الهيئة العربية العليا في فلسطين حين أعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين. وفي عام ١٩٦٦ كان التشابك بين الملك حسين وبين منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري. أما عامـا ١٩٧٠ و ١٩٧١ اخذ التشابك بين الحسين والمنظمة برئاسة ياسر عرفات شكلا دمويا.

ومرحلة ١٩٧٤-١٩٨٨ ، تراوحت بين التعاون والصراع ، وأخذت كفة ميزان القوى بينهم تميل لصالح منظمة التحرير الفلسطينية ، الأبعاد ذات المضامين التعاونية في هذه المرحلة يمكن حصرها في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ ، في الأول اضطرت المنظمة إلى عقد مجلسها الوطني في عمان ، وفي عام ١٩٨٥ وقع الطرفان الأردني والفلسطيني اتفاق عمان – ١١شباط – للتحرك المشترك بينهما . والأبعاد ذات المضامين الصراعية كانت في عام ١٩٧٤ حين اضطرت الأردن للاعتراف بشرعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني حيثما وجد. وفي العام ١٩٨٧ حين اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قرار إلغاء اتفاق

١١شباط، كما ولا يقل عن ذلك الابعاد الصراعية التي مثلتها انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧ .

ومرحلة ١٩٨٨-١٩٩٤ ، هي مرحلة الحسم . فاعلان الملك عن قراره يحمل ضمن ما يحمله من معان تسليما منه بأمر وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، هذا التسليم الذي ظهر أكثر وضوحا بعد توقيع المنظمة لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وتوقيعه هو لاتفاق وادي عربة مع الاسرائيليين عام ١٩٩٤ .

الحديث عن ما حمله قرار الملك من نتائج على الفلسطينيين المقيمين منهم في الأردن أو سكان الضفة الغربية ، قد تترجم بالملاحق المرفقة بالدراسة ، وبصفة عامة يمكن القول انه باستثناء بعض المشاكل الحياتية الاجتماعية ، والمشاكل في الحركة والتنقل من و إلى شرقي الأردن ، وخسارة فئة قليلة لمصدر رزقها . لم يكن للقرار من اثر يعتد به على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. لكن بقدر من الدقة فان الأثر كان في المستوى النفسي واقتصر على الفلسطينيين المقيمين في شرق الأردن .

إن محاولة القول أن هناك دافعا أو سببا محددا كان خلف اتخاذ الملك لقرار فك الارتباط أمر يتنافى مع الحيادية الواجبة علميا . ومقتضيات العلمية تكمن في الحديث عن سلة أسباب ، فيها ما ينقصه السند الذي يسنده ، كالقول بنظرية الخدعة ، أو القول أن فك الارتباط كان قرارا من الملك للإساءة لمنظمة التحرير وإحراجها . أما الأسباب التي تمتلك سندا من المنطق التحليلي فيمكن إجمالها فيما يلي: أولا: الانتفاضة الفلسطينية واحد معانيها ذات الصلة بموضوع الدراسة، هذا المعنى الذي مفاده أن الانتفاضة كانت تصويتا بحجب الثقة عن الملك. ثانيا: الحاحات الساحة الداخلية الأردنية تلك التي ترجمتها جماعات الضغط الأردنية والتي طالما دعت إلى تقليص الدور الأردني في الضفة الغربية لصالح التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية داخل الأردن. ثالثا: المعاني السياسية التي طغت على سطح فشل مبادرة شولتز قبل فك الارتباط بعام. رابعا: تآكل قدرة حزب العمل الاسرائيلي في التأثير في السياسة الخارجية الإسرائيلية ؛ هذا الحزب الذي كان على درجة من التناغم أفضت عنها وثيقة لندن عام ١٩٨٥. خامسا: وهو الأهم ، أن هناك من نظر إلى هذا القرار على أنه ثمرة اتجاه سياسي بدأ في الرباط عام ١٩٧٤، وترسخ في الجزائر عام ١٩٨٨.

١١شباط، كما ولا يقل عن ذلك الابعاد الصراعية التي مثلتها انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧ .

ومرحلة ١٩٨٨-١٩٩٤ ، هي مرحلة الحسم . فاعلان الملك عن قراره يحمل ضمن ما يحمله من معان تسليما منه بأمر وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، هذا التسليم الذي ظهر أكثر وضوحا بعد توقيع المنظمة لاتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وتوقيعه هو لاتفاق وادي عربة مع الاسرائيليين عام ١٩٩٤ .

الحديث عن ما حمله قرار الملك من نتائج على الفلسطينيين المقيمين منهم في الأردن أو سكان الضفة الغربية ، قد تترجم بالملاحق المرفقة بالدراسة ، وبصفة عامة يمكن القول انه باستثناء بعض المشاكل الحياتية الاجتماعية ، والمشاكل في الحركة والتنقل من و إلى شرقي الأردن ، وخسارة فئة قليلة لمصدر رزقها . لم يكن للقرار من اثر يعتد به على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. لكن بقدر من الدقة فان الأثر كان في المستوى النفسي واقتصر على الفلسطينيين المقيمين في شرق الأردن .

إن محاولة القول أن هناك دافعا أو سببا محددا كان خلف اتخاذ الملك لقرار فك الارتباط أمر يتنافى مع الحيادية الواجبة علميا . ومقتضيات العلمية تكمن في الحديث عن سلة أسباب ، فيها ما ينقصه السند الذي يسنده ، كالقول بنظرية الخدعة ، أو القول أن فك الارتباط كان قرارا من الملك للإساءة لمنظمة التحرير وإحراجها . أما الأسباب التي تمتلك سندا من المنطق التحليلي فيمكن إجمالها فيما يلي: أولا: الانتفاضة الفلسطينية واحد معانيها ذات الصلة بموضوع الدراسة، هذا المعنى الذي مفاده أن الانتفاضة كانت تصويتا بحجب الثقة عن الملك. ثانيا: الحاحات الساحة الداخلية الأردنية تلك التي ترجمتها جماعات الضغط الأردنية والتي طالما دعت إلى تقليص الدور الأردني في الضفة الغربية لصالح التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية داخل الأردن. ثالثا: المعاني السياسية التي طغت على سطح فشل مبادرة شولتز قبل فك الارتباط بعام. رابعا: تآكل قدرة حزب العمل الاسرائيلي في التأثير في السياسة الخارجية الإسرائيلية ؛ هذا الحزب الذي كان على درجة من التناغم أفضت عنها وثيقة لندن عام ١٩٨٥. خامسا: وهو الأهم ، أن هناك من نظر إلى هذا القرار على أنه ثمرة اتجاه سياسي بدأ في الرباط عام ١٩٧٤، وترسخ في الجزائر عام ١٩٨٨.